

## تحقيق

رضوان عقيل

بارود: لم أقتنع بتأجيل الانتخابات الفرعية  
مطلوب من الحكومة الجديدة القيام بهذا الواجب

لم يلق تأجيل الانتخابات النيابية الفرعية الاهتمام الكافي عند اللبنانيين على مختلف مشاربهم، جراء انشغالهم في اكثر من ملف يسيطر على يومياتهم. ثمة من يرى ان قرار الحكومة المستقلة جاء هروبا من هذه المهمة الدستورية التي حرمت قواعد انتخابية في 6 دوائر من حق تمثيلها في البرلمان

اتفق رئيسا الجمهورية ميشال عون وحكومة تصريف الاعمال حسان دياب على تأجيل الانتخابات الفرعية الى ما بعد الاول من كانون الثاني 2021، حيث كان وباء الكورونا العنصر الاول والدافع الى هذا التأجيل الذي لم يعلق عليه النواب المستقبليون ولا منافسهم في دوائريهم، فضلا عن المجتمع المدني الذي لم يتعاط مع هذا القرار لا سلبا ولا ايجابا.

ثمة 8 مقاعد شاغرة قدم شاغلوها استقالاتهم بعد تفجير مرفأ بيروت، وهم: نديم الجميل وبولا يعقوبيان (بيروت الاولى)، سامي الجميل والياس حنكش (المتن الشمالي) مروان حماده (الشوف)، ميشال معوض (زغرتا)، هنري حلو (عالية) ونعمة افرايم (كسروان). ثمة من يرى انه لو جرت الانتخابات الفرعية لكان المستقبليون من طرف نواب كتلة الكتائب الثلاثة اكثر المحرجين، لاسيما ان منافسيهم من احزاب وشخصيات مسيحية لن يقفوا متفرجين لو جرت هذه الانتخابات في موعدها.

"الامن العام" تسلط الضوء على قرار التأجيل مع وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود، لاسيما ان اتمام الانتخابات الفرعية تشكل موجبا دستوريا ولا تدخل في صيغة الجواز.

## ■ كيف رأيت تأجيل الانتخابات الفرعية؟

□ الانتخابات الفرعية موجب دستوري وليست مجرد مادة في قانون الانتخاب. المادة 41 في الدستور نصت عليها، وبالتالي تأخذ صيغة الوجوب وليست الجواز. يقول النص انه اذا خلا مقعد في المجلس يجب انتخاب الخلف في خلال شهرين من تاريخ تلاوة الاستقالة، علما ان هذا النص يملك قيمة دستورية. ما حصل من تأجيل جاء لافتا حيث صدر في كتاب عن الامين العام لمجلس الوزراء محمود مكية. درجت العادة انه

عندما كانت تخالف المادة 41 من الدستور، ان لا تجري الانتخابات الفرعية بحكم الامر الواقع. اعطي مثلا عن حصول مخالفة للدستور هنا: عندما اغتيل النائب انطوان غانم وكنا خارج الاشهر الستة الاخيرة من ولاية المجلس التي لا تحصل خلالها انتخابات فرعية، لم تحصل في دائرة النائب الراحل في بعديا انذاك. حين اغتيل الرجل لم اكن وزيرا للداخلية، وعندما عينت في الوزارة في العام 2008 اعددت مشروع مرسوم وحددت موعدا للانتخابات الفرعية لهذا المقعد الشاغر، ثم وقعت المرسوم وارسلته الى رئيس الحكومة الذي لم يوقعه. قمت بواجباتي الدستورية لأن ثمة مسؤولية هنا تقع علي. حسنا فعل وزير الداخلية محمد فهمي وقام بواجباته. لو فعل غير ذلك لقليل انه لم يرسل مشروع هذا المرسوم لأن الاقتراح يبدأ من عنده.

■ هل اقتنعت بحجة الحكومة والقوة القاهرة؟ □ كلا لم اقتنع بها، لانه على الرغم من وجود بعض العناصر التي توحى وكأن هناك قوة القاهرة، لكن موضوع حالة الطوارئ محصور في بيروت فقط وليس في بقية الدوائر.

■ هل كان في الامكان اجراء الانتخابات في الدوائر واستثناء بيروت الاولى؟

□ ثمة جدل في هذه النقطة، لأن النص يقول باجراء الانتخابات في يوم احد في كل الدوائر. انا أب نص هذا الاقتراح، وكان من اجل الانتخابات العامة. لم اقتنع كثيرا بخيار الحكومة زائدا ان حالة الطوارئ لا تعلق الدستور ابدا.

■ هل تعتقد ان الحكومة هربت من هذا الواجب الانتخابي؟ □ اعتقد انها استعانت بكل هذه المسائل لتبعد عنها هذه الكأس.

■ هل يمكن ان يعلن حزب او شخص تضررها من تأجيل هذه الانتخابات؟ □ ممكن، لكن ثمة جدلا حول امكان حصول طعن في هذا القرار لأنه صادر بكتاب من الامين العام لمجلس الوزراء بناء على قرار مشترك من رئيسي الجمهورية والحكومة. علما ان

عندما كانت تخالف المادة 41 من الدستور، ان لا تجري الانتخابات الفرعية بحكم الامر الواقع. اعطي مثلا عن حصول مخالفة للدستور هنا: عندما اغتيل النائب انطوان غانم وكنا خارج الاشهر الستة الاخيرة من ولاية المجلس التي لا تحصل خلالها انتخابات فرعية، لم تحصل في دائرة النائب الراحل في بعديا انذاك. حين اغتيل الرجل لم اكن وزيرا للداخلية، وعندما عينت في الوزارة في العام 2008 اعددت مشروع مرسوم وحددت موعدا للانتخابات الفرعية لهذا المقعد الشاغر، ثم وقعت المرسوم وارسلته الى رئيس الحكومة الذي لم يوقعه. قمت بواجباتي الدستورية لأن ثمة مسؤولية هنا تقع علي. حسنا فعل وزير الداخلية محمد فهمي وقام بواجباته. لو فعل غير ذلك لقليل انه لم يرسل مشروع هذا المرسوم لأن الاقتراح يبدأ من عنده.



وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود.

الحكومة لم تعلن انها لغت الانتخابات الفرعية، بل جاءت في صياغتها انها ارتأت تأجيل هذه الفرعية الى ما بعد الاول من كانون الثاني 2021. من هنا، يأتي اعتراض على هذه المدة، علما انني اتفهم ان يحصل هذا التأجيل الى بعض الوقت والى حين ترميم المدارس ورفع حالة الطوارئ، ما حصل اسميه تأجيلا تقنيا.



يجب اجراء انتخابات حتى ولو على مقعد واحد فكم بالحري على 8 مقاعد؟

□ كان من المستغرب حيال استحقاق دستوري رد الفعل هذا. يجب اعطاء الناس حق اختيار ممثلين لهم في 8 مقاعد شاغرة، يعني ان المواطنين الذين انتخبوا ممثليهم لم يعودوا موجودين. نعم هم من المظلومين لاسيما اننا نتكلم عن صوت تفضيلي واحد ساهم في ايصال المستقلين من خلال النسبية.

■ لماذا لم يعلق المجتمع المدني على هذا الموضوع؟ □ لا اعرف. ربما يعود السبب الى حالة الفوضى والكورونا العارمة. لا املك جوابا.

بالنسبة الي، هذه الانتخابات مسألة مبدئية، ولا بد من الانتباه الى نقطة وهي ان الانتخابات ستجري بعد كانون الثاني 2021 وربما تحصل في نيسان، فما الذي يمنع من الاقدام على تأجيل ثان.

■ ربما يتم انسحاب التأجيل الى موعد الانتخابات العامة؟ □ هذا امر خطير. يجب اجراء الانتخابات حتى ولو على مقعد واحد، فكم بالحري على 8 مقاعد. هذا شغور كبير.

■ تؤيد اجراء الانتخابات ولو عامة في ظل حكومة تصريف الاعمال؟ □ انا مع هذا الرأي. تصريف الاعمال هو اجراء الامور الملحة وما هو اكثر الحاحا من تطبيق الدستور. يستطيع مجلس الوزراء ان يجتمع في هذه الحالة، لكن ليس في صورة اعتيادية. قبل الايام الحالية التي تمر فيها، كان الدستور وجهة نظر يبدو اننا ما زلنا في الحالة نفسها.

■ المطلوب من الحكومة الجديدة تقريب موعد الانتخابات الفرعية؟ □ مطلوب منها تقديم موعد الانتخابات العامة والتغيير الذي حصل في المزاج الشعبي يستدعي اجراء انتخابات مبكرة. المطمئن الى تمثيله يرتاح في الشارع اذا حصلت هذه الانتخابات. لنضع الامر على السكة ولا مبرر لتأجيل الانتخابات الفرعية عند تأليف الحكومة.

■ المطلوب من الحكومة الجديدة تقريب موعد الانتخابات الفرعية؟ □ مطلوب منها تقديم موعد الانتخابات العامة والتغيير الذي حصل في المزاج الشعبي يستدعي اجراء انتخابات مبكرة.

المطمئن الى تمثيله يرتاح في الشارع اذا حصلت هذه الانتخابات. لنضع الامر على السكة ولا مبرر لتأجيل الانتخابات الفرعية عند تأليف الحكومة.

# تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.



المديرية العامة  
للأمن العام

## غشام: الإنتخابات الفرعية خارج المهلة يعرضها للطعن



عضو هيئة الاشراف على الانتخابات المدير العام السابق لوزارة الداخلية عطل الله غشام.

يرى عضو هيئة الاشراف على الانتخابات المدير العام السابق لوزارة الداخلية عطل الله غشام انه لا بد من الرجوع الى المواد الدستورية والقانونية التي تعالج قضية الانتخابات النيابية الفرعية، اذ تناولت المادتان 25 و41 من الدستور هذه الانتخابات: "تقول المادة 25 اذا حل مجلس النواب، يجب ان يشمل قرار الحل على الدعوة لاجراء انتخابات. كما تشير المادة 41 عن الانتخابات الفرعية الى انه اذا خلا مقعد يجب الشروع في انتخاب الخلف خلال شهرين، ولا يجوز ان تتجاوز نيابة العضو الجديد اجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله. يستتبع هذا الامر تحديد اختصار المهل التي تختلف عن الانتخابات العامة، وهي مهل مختصرة بين تاريخ نشر هذا المرسوم واجتماع الهيئات الناخبة 30 يوما على الاقل. بحسب قانون الانتخاب ووفق المادة 43، اذا تخطى الشغور المقعدين في الدائرة الانتخابية الكبرى، اعتمد نظام الاقتراع النسبي وفقا لاحكام هذا القانون، واذا كان الشغور على اساس مقعد او مقعدين تكون الانتخابات بالاكثرية. اذا حصل الشغور قبل ستة اشهر من انتهاء ولاية المجلس لا تجرى الانتخابات. يخشى هنا عدم اجراء الانتخابات من خلال تداول المهل. اذا تأخر الاستحقاق 5 او 6 اشهر يصبح امام المهلة الفاصلة عن اجراء الانتخابات. حدد الدستور وقانون الانتخاب مهلا، لان تجاوزها او عدم القيام بها لأي سبب يعتبر خرقا للدستور وقانون الانتخاب. ان الامتناع عن توقيع هذا المرسوم (الانتخابات) من اي جهة يتعرض لحسن سير المرفق العام ويعطل عمل السلطة التشريعية. اليوم ثمة 8 مقاعد شاغرة مثلا وربما ستكون اكثر، وهذا يؤدي الى حصول خلل دستوري في الاكثرية واتخاذ القرارات في البرلمان. من مبادئ حكومة تصريف الاعمال، استمرار عمل المرفق العام ولا مرفق يعلو البرلمان".

ردا على سؤال عن ان التأخير في اجراء الانتخابات الفرعية يثير مخالفة الدستور وهل يمكن الطعن؟ اجاب: "نعم هنا يمكن الطعن من النائب الذي استقال او ابطل انتخابه. اذا حصلت الانتخابات خارج مهلة الستين يوما التي حددها القانون، يمكن ان يطعن المرشح الذي فشل في الانتخابات، ويقول انها مخالفة للدستور وقانون الانتخاب لانها جرت خارج المهلة القانونية المحددة. للمجلس الدستوري الحق في النظر في قانونية الانتخاب والاعمال التنظيمية، اضافة الى دعوة الهيئات الناخبة وقبول الترشيحات والاعمال التنظيمية. ثمة جدل قانوني هنا، حيث ان قاضي الانتخاب ينوب عن قاضي الابطال باعلانه عن طريق الدفع في عدم شرعية قرارات الهيئات الناخبة في حال اجرائها خارج المهلة القانونية المحددة. ثمة حالات سابقة، اذ عند استشهاد النائب بيار الجميل مرت 8 اشهر ولم تجر الانتخابات حيث تم تجاوز مهلة الشهرين. حين وقعت الحكومة في مأزق انذاك، ذهبت الى هيئة التشريع والاستشارات.

نحن اليوم امام انتخابات فرعية لثمانية مقاعد شاغرة، لكن يبقى السؤال المطروح هل يطعن في الانتخابات؟ ان اي انتخابات فرعية خارج المهلة تكون عرضة للطعن، وحسنا فعل الوزير محمد فهمي برفع المسؤولية عنه بعد وضعه مشروع مرسوم بدعوة الهيئات الناخبة ورفعته الى رئيسي الحكومة والجمهورية، لكنه لم يصدر. لا نعرف اين حصل التأخير ولماذا لم يصدر المرسوم، وهل حصل هذا الامر بالاتفاق بين الاثنين؟".

اضاف: "الانتخابات العامة والفرعية هي استحقاق دستوري. عندما كان الشريط الحدودي في الجنوب تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي لم يمنع الحكومات انذاك من اجراء الانتخابات للناخبين في هذه المنطقة، ووجدت لها مراكز في المناطق المحررة. اذا ارادت اي الحكومة ان تتقاعس عن اجراء هذه الانتخابات فستجد المزيد من الحجج امام الاستحقاق الدستوري، ولا يمكنها ان تفتش عن اي ذرائع لانها تعتبر ساقطة امام الاستحقاق الدستوري".